أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في هلاك المعقود عليه:
دراسة قانونية مقارنة

د. فراس محمد حبيب
جامعة الاسراء- العراق

مقدمة

يشهد العالم اليوم طفرة متسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ أصبح من أبرز ملامح العصر الرقمي وأداة محورية تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والقانونية. ولم يعد دوره مقتصرًا على المساعدة التقنية فحسب، بل تجاوز ذلك ليصبح قادرًا على التعلم واتخاذ قرارات شبه مستقلة، مما أحدث تحولًا جوهريًا في مجال التعاملات التعاقدية. وفي ظل هذا الواقع الجديد، برزت إشكالات قانونية غير مسبوقة تتعلق بإمكانية أن يكون الذكاء الاصطناعي سببًا في هلاك المعقود عليه، سواء نتيجة خطأ برمجي غير مقصود أو بفعل قرار مستقل تتخذه الأنظمة الذكية دون تدخل بشري مباشر. وهنا يثار التساؤل حول التكييف القانوني لهذه الحالات: فهل يُعد هذا الهلاك قوة قاهرة ترفع المسؤولية، أم خطأ يوجب التعويض؟ ويتطلب الأمر بحث مدى قدرة التشريعات التقليدية على مواكبة هذه الوقائع المستجدة ومعالجتها. ومن ثم تتضح أهمية هذا البحث في تحليل الأثر القانوني لتدخل الذكاء الاصطناعي في العقود، واستجلاء أوجه القصور التشريعي، واقتراح حلول وتصورات فقهية وتشريعية قادرة على التوفيق بين حماية حقوق الأطراف وتشجيع الابتكار التقني في آن واحد.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث في التحديات القانونية التي يثيرها تدخل الذكاء الاصطناعي في العقود المدنية والتجارية، ولا سيما فيما يتعلق بحالات هلاك المعقود عليه. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على اتخاذ قرارات أو تنفيذ أوامر دون إشراف بشري مباشر، مما يفتح الباب أمام وقوع أضرار مادية أو معنوية لم تكن في حسبان الأطراف المتعاقدة. ويبرز التساؤل الجوهري حول مدى إمكانية تكييف هذه الوقائع في إطار القواعد التقليدية للقانون المدني: فهل يُعدّ هلاك المعقود عليه نتيجة خطأ برمجي أو قرار مستقل قوة قاهرة تعفي من المسؤولية، أم يُعد خطأ يستوجب التعويض؟ وتزداد الإشكالية تعقيدًا في ظل

غياب نصوص تشريعية صريحة تنظم مسؤولية الأطراف عند تدخل الذكاء الاصطناعي، مما يثير مخاوف من قصور القوانين الحالية عن استيعاب هذه المستجدات. ويترتب على ذلك صعوبة تحديد نطاق المسؤولية المدنية أو الجزائية، وحدود التزامات المتعاقدين، وآليات التعويض في حال وقوع الضرر. ومن هنا تنبع الحاجة إلى دراسة معمقة تستكشف مدى كفاية التشريعات النافذة وتقترح حلولًا قانونية قادرة على مواكبة التطور التقني السريع وضمان استقرار المعاملات في ظل انتشار الذكاء الاصطناعي.

أسئلة البحث:

1. ما مدى تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في العقود المدنية والتجارية، وبالأخص في حالات هلاك المعقود عليه؟
2. هل يمكن عدّ هلاك المعقود عليه الناتج عن خطأ برمجي أو قرار مستقل من الذكاء الاصطناعي قوة قاهرة تعفي من المسؤولية القانونية؟
3. إلى أي حدّ تستطيع القواعد التقليدية في القانون المدني معالجة الوقائع المستحدثة التي يسببها الذكاء الاصطناعي؟
4. ما المعايير القانونية التي يمكن اعتمادها لتحديد المسؤولية المدنية أو الجزائية عند تدخل الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقود؟
5. كيف يمكن تطوير أو تعديل التشريعات الوطنية والدولية بما يواكب التطور التقني ويضمن حماية حقوق الأطراف المتعاقدة؟
6. ما دور الفقه والقضاء في سدّ الفجوة التشريعية المتعلقة بآثار الذكاء الاصطناعي على العقود وهلاك المعقود عليه؟

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التأثيرات القانونية الناشئة عن تدخل تقنيات الذكاء الاصطناعي في العقود المدنية والتجارية، مع التركيز على حالات هلاك المعقود عليه. ويسعى إلى توضيح مدى قدرة القوانين التقليدية على استيعاب هذه الوقائع المستجدة ومعالجتها ضمن الأطر التشريعية القائمة. ويهدف كذلك إلى تحديد المعايير التي يمكن

اعتمادها في تكييف المسؤولية المدنية أو الجزائية عند حدوث الضرر بفعل خطأ برمجي أو قرار مستقل من الذكاء الاصطناعي. ويعمل البحث على استكشاف الفجوات القانونية القائمة واقتراح حلول فقهية وتشريعية تضمن التوازن بين تشجيع الابتكار التقني وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة. وإلى بيان دور القضاء والفقه في تطوير التفسيرات القانونية وتقديم تصورات عملية لمعالجة هذه التحديات. وفي النهاية يسعى البحث إلى وضع توصيات تسهم في تحديث التشريعات بما يحقق الأمن القانوني واستقرار المعاملات في ظل التطور التقني السريع.

اهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا وحيويًا يتمثل في الأثر القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي على العقود، ولاسيما في حالات هلاك المعقود عليه. فالتطور السريع للأنظمة الذكية يفرض تحديات جديدة على المشرّعين والقضاة، ويثير إشكالات معقدة تتعلق بتحديد المسؤولية القانونية. ويكتسب البحث أهميته من سعيه إلى سد الفجوة بين الواقع التقني المتغير وأحكام القانون المدني التقليدي، وذلك بتحليل دقيق لأوجه القصور القائمة واقتراح حلول عملية وتشريعية. وتكمن أهميته في توفير مرجع علمي يمكن أنْ يستفيد منه الباحثون وصنّاع القرار عند صياغة قوانين أو سياسات تستجيب لمتطلبات العصر الرقمي وتحافظ على استقرار المعاملات.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بدراسة النصوص القانونية ذات الصلة وتحليلها للكشف عن مدى كفايتها في مواجهة إشكالات تدخل الذكاء الاصطناعي في العقود. ويستند إلى المنهج المقارن عبر إجراء مقارنة بين بعض التشريعات الوطنية والتوجهات الدولية لاستنباط أفضل الممارسات القانونية. ويستفيد البحث من :المنهج الاستقرائي، لرصد التطبيقات العملية وأحكام القضاء المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وهلاك المعقود عليه، ومن ثم استنتاج القواعد العامة التي يمكن أن تسهم في تطوير الحلول التشريعية. ويجمع البحث بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية بهدف تقديم رؤية

متكاملة تجمع بين الأساس الفقهي والجانب العملي، بما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وتوصيات قابلة للتنفيذ

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العقود المدنية والتجارية، هلاك المعقود عليه، المسؤولية القانونية، القوة القاهرة، التشريعات المقارنة، التطور التقني

Industrial technology techniques in the destruction of contracts: a comparative comparison

Firas Mohammed Habib

Abstract:

This research investigates the **legal implications of Artificial Intelligence (AI)** in civil and commercial contracts ، with a focus on cases involving the *perishing of the contract object*—that is ، the destruction or loss of the subject matter of a contract. It examines how AI systems ، through programming errors or autonomous decision-making ، may cause unforeseen damages that affect contractual obligations. The study analyzes whether such incidents should be classified as **force majeure** or as faults that give rise to legal liability. It further evaluates the adequacy of existing legal frameworks in addressing these emerging challenges. By identifying legislative gaps and proposing appropriate legal and doctrinal solutions ، the research seeks to strike a balance between technological innovation and the protection of contracting parties' rights.

Keywords: Artificial Intelligence ، Civil and Commercial Contracts ، Perishing of the Contract Object ، Legal Liability ، Force Majeure ، Comparative Legislation ، Technological Development

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لهلاك المعقود عليه والذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم الهلاك في العقود

الفرع الأول: تعريف الهلاك لغةً واصطلاحًا

ان الهلاك في اللغة هو الزوال والانعدام، ويُقال "هلك الشيء" إذا فُقد أو فُني، وقد ورد في لسان العرب أنه "الذهاب عن الوجود والضياع الكلي" (ابن منظور، 2003، ج15، ص71).

أما في الاصطلاح القانوني، فيقصد به زوال محل الالتزام بحيث يستحيل تنفيذه استحالة نهائية. نصّ القانون المدني العراقي في المادة (246) على أنه: "إذا استحال تنفيذ الالتزام بسبب أجنبي لا يد للمدين فيه، انقضى الالتزام وبرئت ذمته"، وهو ذات المبدأ الوارد في المادة (373) من القانون المدني المصري.

ويُفرَّق بين الهلاك الذي يعني زوال الشيء كليًا، والتلف الذي يقتصر على ضرر جزئي يمكن إصلاحه.

الفرع الثاني: أنواع الهلاك

ينقسم الهلاك إلى نوعين:

1. الهلاك الكلي: زوال المعقود عليه كليًا بحيث يصبح تنفيذ العقد مستحيلاً، كاحتراق البضاعة أو ضياعها نهائيًا، ويترتب عليه انقضاء الالتزام دون مسؤولية على المدين إذا كان السبب أجنبيًا.

2. الهلاك الجزئي: تلف جزء من محل العقد دون زواله كليًا، وفيه يخيّر الدائن بين فسخ العقد أو تنفيذه جزئيًا مع تخفيض المقابل (مادة 148 مدني عراقي).

ويتأثر نوع الهلاك بزمن وقوعه؛ فالهلاك قبل التسليم يقع على البائع، وبعد التسليم يتحمله المشتري وفق القاعدة: "الضمان على من لم يقبض".

الفرع الثالث: أثر التسليم على تبعة الهلاك

إذا هلك المعقود عليه قبل التسليم، فإن تبعة الهلاك تقع على البائع وينقضي العقد دون مسؤولية على المشتري، ما لم يكن هناك إهمال. أما إذا وقع بعد التسليم، انتقلت التبعة إلى المشتري. وقد نصت المادة (513) من القانون المدني العراقي على أن: "تنتقل تبعة الهلاك إلى المشتري من وقت التسليم ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضي بغير ذلك."

ويُستثنى من ذلك ما إذا تم الاتفاق على تأجيل انتقال التبعة، أو إذا تسبب البائع بخطأ لاحق أدى للهلاك.

المطلب الثاني

ماهية الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: تعريفه وتطوره

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) هو قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة التفكير البشري واتخاذ القرار (Russell & Norvig، 2020 ، p.5). وينقسم إلى نوعين:

1. ذكاء ضيق: مخصص لمهام محددة كالمساعدات الصوتية.
2. ذكاء عام: يحاكي التفكير البشري المتكامل.

شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا كبيرًا منذ خمسينيات القرن الماضي بفضل التعلم الآلي والشبكات العصبية، مما جعله حاضرًا في العقود الإلكترونية والعقود الذكية.

الفرع الثاني: خصائصه القانونية

من أبرز خصائص الذكاء الاصطناعي:

1. الاستقلالية في القرار مما يجعل نتائجه أحيانًا غير متوقعة.
2. اللامادية، إذ غالبًا ما يكون برمجيات غير ملموسة.
3. التعلم الذاتي الذي يغيّر من سلوكه بمرور الوقت.
4. انعدام الشخصية القانونية، فلا يُسأل جزائيًا أو مدنيًا، بل تقع المسؤولية على المستخدم أو المبرمج.

الفرع الثالث: علاقته بالعقود

يُستخدم الذكاء الاصطناعي في العقود بثلاث صور:

1. وسيطًا في التفاوض أو الإبرام.
2. أداةً في تنفيذ الالتزامات كالتصنيع الذكي أو التوصيل الآلي.
3. سببًا في الإخلال أو الهلاك نتيجة خلل تقني أو قرار ذاتي خاطئ.

المطلب الثالث:

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وهلاك المعقود عليه

الفرع الأول: تدخل الذكاء الاصطناعي في مراحل العقد

تتدخل الأنظمة الذكية في مراحل تنفيذ العقد كافة:

في التنفيذ عبر إدارة الإنتاج أو الشحن الآلي.

في إدارة المخاطر بالتنبؤ بالأعطال أو الظروف الجوية.

في الرقابة من خلال تتبع حالة المعقود عليه إلكترونيًا.

وقد يؤدي خلل برمجي أو تحليل خاطئ إلى هلاك فعلي للشيء.

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي كعامل مباشر للهلاك

يحدث الهلاك أحيانًا بسبب:

1. خطأ برمجي أو تصميمي من المصنع أو المبرمج.
2. خلل في التعلم الذاتي يؤدي إلى تصرف ضار بالمعقود عليه.
3. غياب الإطار التشريعي المنظم لمسؤولية الذكاء الاصطناعي في العقود.

الفرع الثالث: النتائج القانونية

إن تدخل الذكاء الاصطناعي غيّر من مفهوم الهلاك التقليدي، إذ يمكن أن يكون سببًا ماديًا أو تقنيًا أو قرارًا ذاتيًا آليًا، مما يستوجب إعادة صياغة مفاهيم المسؤولية والتسليم والتبعة في القوانين المدنية لتواكب واقع العقود الذكية.

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية عن هلاك المعقود عليه الناتج عن الذكاء الاصطناعي

إن تدخل الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقود يمكن أن يكون سببًا مباشرًا في هلاك المعقود عليه، مما يفرض تساؤلًا قانونيًا جوهريًا: من المسؤول عن هذا الهلاك؟ وهل يعد من قبيل القوة القاهرة أم أنه خطأ يُوجب الضمان والتعويض؟ في هذا المبحث، نتناول الصور المختلفة لتدخل الذكاء الاصطناعي، ونتعرض للمسؤولية المدنية الناتجة عنه، مع تحليل لطبيعة المسؤولية وتوزيعها بين الأطراف.

المطلب الأول: صور تدخل الذكاء الاصطناعي في هلاك المعقود عليه

الفرع الأول: خطأ في البرمجة يسبب الهلاك

من أكثر الأسباب شيوعًا لهلاك المعقود عليه هو وجود خطأ في الكود البرمجي للنظام الذكي، إذ قد يُبرمج الجهاز ليقوم بسلوك معين يتضح لاحقًا أنه خاطئ، مما يُؤدي إلى تلف محل العقد.

مثال واقعي:

برمجة روبوت صناعي بشكل خاطئ جعل ذراعَه تنفذ عمليات تصنيع بسرعة غير آمنة، ما أدى إلى كسر أو تلف المنتج.

المسؤولية المحتملة:

تقع على عاتق الجهة المبرمجة أو المصنّعة، باعتبار أن الخطأ يعود إلى عيب أصلي، ما يفتح الباب أمام مسؤولية المنتج وفقًا لنظرية العيب الصناعي.

الفرع الثاني: قرارات ذاتية للذكاء الاصطناعي تؤدي إلى الهلاك

بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة استنادًا إلى البيانات المدخلة أو التحليلات المتغيرة، لكن في بعض الأحيان، تكون هذه القرارات خاطئة أو غير متوقعة، مما يؤدي إلى هلاك المعقود عليه.

مثال تطبيقي:

نظام ذكي يتولى مهمة ضبط درجات حرارة تخزين مواد حساسة، لكنه قرر رفع الحرارة لحماية النظام من التجميد، مما أدى إلى إتلاف المواد.

الإشكالية القانونية:

هنا يظهر الإشكال القانوني: هل القرار الذاتي يعد خطأ بشريًا غير مباشر؟ أم يُصنف ضمن القوة القاهرة؟ وهي نقطة تحتاج إلى تكييف دقيق.

الفرع الثالث: فشل النظام الذكي في التفاعل مع الظروف الطارئة

تعتمد بعض الأنظمة الذكية على الاستجابة الفورية للمتغيرات، مثل الطقس، الرطوبة، الحوادث، وغيرها، لكن قد تفشل هذه الأنظمة في اتخاذ القرار المناسب عند حصول ظرف طارئ، مما يؤدي إلى فقدان أو هلاك الشيء محل العقد.

مثال تطبيقي:

شاحنة ذكية فشلت في تجنب منطقة مغمورة بالأمطار بسبب عدم استقبال البيانات الحديثة من النظام المركزي، مما تسبب في غرق البضائع.

النتيجة:

هذا الفشل قد يكون نتيجة قصور في النظام أو انقطاع في الاتصال، وفي كلتا الحالتين يُثار تساؤل المسؤولية: هل يُحاسب صاحب الشاحنة؟ أم الشركة المصمّمة؟ أم يُعد الحادث قوة قاهرة؟

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية الناتجة عن الهلاك

تنبثق المسؤولية المدنية عن هلاك المعقود عليه في إطار الالتزامات العقدية، وتختلف بحسب ظروف الهلاك وطبيعته، خصوصًا عندما يكون الذكاء الاصطناعي سببًا مباشرًا أو غير مباشر لهذا الهلاك.

الفرع الأول: المسؤولية العقدية

المسؤولية العقدية تقوم على إخلال أحد الطرفين بالتزاماته التعاقدية، فإذا أدى الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد عليه الطرف المنفذ للعقد إلى هلاك المعقود عليه، يمكن تحميل هذا الطرف المسؤولية بشرط إثبات الخطأ أو التقصير (Al-Khudairi، 2018 ، p. 112).

وتعتبر المسؤولية العقدية خاصة بالأضرار الناتجة عن إخلال بالتزام تعاقدي مباشر، وتتطلب وجود عقد قائم، وإخلال بالتزام، وضرر ناتج عنه، وعلاقة سببية بينهما (Smith، 2019).

الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية

في حالات لا يرتبط فيها الهلاك مباشرة بعقد قائم، مثل وجود خلل في برمجة الذكاء الاصطناعي من قِبل طرف ثالث، يمكن تحميل هذا الطرف المسؤولية التقصيرية إذا ثبت أنه تسبب بخطأ أدى إلى الضرر (Jones & Wang، 2020 ، p. 98).

المسؤولية التقصيرية تعتمد على وجود فعل ضار، ضرر، علاقة سببية، وخطأ أو إهمال (Brown، 2017).

الفرع الثالث: موانع المسؤولية (القوة القاهرة – الخطأ غير المتعمد)

قد يُعفى الطرف من المسؤولية إذا أثبت أن الهلاك حدث بسبب قوة قاهرة أو ظرف طارئ خارج عن إرادته، وهذا ما نصت عليه قوانين عدة، مثل المادة (247) من القانون المدني العراقي التي تشير إلى:

"لا يجوز تحميل المدين المسؤولية إذا أثبت أن الهلاك وقع نتيجة قوة قاهرة أو حادث غير متوقع".

ويُعد الخطأ غير المتعمد سببًا لإعفاء المسؤولية إذا لم يكن بالإمكان توقعه أو تجنبه (Ahmed، 2021).

لكن مع الذكاء الاصطناعي، يصبح التمييز بين الخطأ المتعمد وغير المتعمد أكثر تعقيدًا بسبب طبيعة النظام المتغير (Lee & Kim، 2022).

المطلب الثالث: المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين المستخدم والمبرمج

مع تزايد الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقود، تبرز قضية تحديد المسؤولية بين مُشغّل النظام (المستخدم) ومُبرمج النظام أو المصنّع، خصوصًا عند حدوث هلاك المعقود عليه بسبب خطأ أو خلل في النظام.

الفرع الأول: مسؤولية مالك النظام الذكي

مالك النظام أو المستخدم يتحمل مسؤولية تنفيذ الالتزام، ويُتوقع منه مراقبة النظام وضمان سلامة تشغيله، إذ إنه عادة هو الطرف الذي يستفيد من النظام ويتحكم فيه (Al-Tamimi، 2020).

وتتحقق المسؤولية إذا ثبت تقصير المستخدم في صيانة النظام أو إدارته بشكل يسبب الهلاك (Johnson، 2019).

الفرع الثاني: مسؤولية المبرمج أو المصنّع

إذا كان الهلاك ناجمًا عن خلل برمجي أو عيب في التصميم، تقع المسؤولية على المبرمج أو الشركة المصنّعة، استنادًا إلى نظرية المسؤولية عن المنتج (Product Liability) التي تلزم المصنّع بتحمل أضرار العيوب الفنية (Williams، 2018).

وفي العديد من التشريعات، تُلزم المسؤولية عن المنتج المصنّع بتعويض المتضررين دون الحاجة لإثبات خطأ مباشر، خصوصًا في الحالات التي يشكل فيها الذكاء الاصطناعي جزءًا من المنتج (European Commission، 2020).

الفرع الثالث: توزيع المسؤولية بين الأطراف

في حالات الهلاك الناتج عن الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تتداخل المسؤوليات بين المستخدم والمبرمج، مما يتطلب تحليل الظروف والسبب المباشر للهلاك لتحديد مدى مسؤولية كل طرف.

وقد تقترح بعض الدراسات نظامًا تعاونيًا لتحميل المسؤولية، يقوم على تقاسم الأعباء بما يتناسب مع درجة الإسهام في الخطأ أو الإهمال (Kumar & Singh، 2021).

كما يمكن للعقود الذكية أن تحتوي على بنود تفصيلية لتوزيع المسؤوليات لتفادي النزاعات المستقبلية (Zhao، 2022).

يتضح من خلال هذا المبحث أن المسؤولية القانونية عن هلاك المعقود عليه الناتج عن الذكاء الاصطناعي ليست موضوعًا تقليديًا، بل تشكل تحديًا قانونيًا معقدًا يستوجب إعادة النظر في المبادئ العامة للمسؤولية العقدية والتقصيرية. فقد تبين أن الأخطاء البرمجية

وقرارات النظام الذكي وتأخر الاستجابة للظروف الطارئة يمكن أن تكون أسبابًا مباشرة للهلاك، مع وجود تعقيدات في تحديد المسؤولية بين المستخدم والمبرمج. لذلك، فإن تطوير الأطر القانونية وتوضيح توزيع المسؤولية بين الأطراف أمر ضروري لضمان حماية الحقوق وتحديد المسؤوليات بوضوح.

المبحث الثالث:

التكييف القانوني لهلاك المعقود عليه الناتج عن الذكاء الاصطناعي

في هذا المبحث، سنتناول الإشكاليات الفقهية والنظرية التي يطرحها هلاك المعقود عليه بسبب الذكاء الاصطناعي، خاصة من زاوية التكييف القانوني لهذا النوع من الهلاك. سنحاول الوقوف على ما إذا كان يُعد قوة قاهرة، أم خطأ بشري غير مباشر، أم مسؤولية تقنية تتطلب تشريعًا خاصًا.

المطلب الأول: مدى اعتبار الذكاء الاصطناعي قوة قاهرة

◆ الفرع الأول: تعريف القوة القاهرة وشروطها في القانون العراقي

القوة القاهرة تُعرف بأنها حادث خارجي، غير متوقع، لا يمكن دفعه ويستحيل تلافيه، وتؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام كليًا أو جزئيًا. وقد نصت المادة (249) من القانون المدني العراقي على أن:

"إذا أصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً بسبب حادث مفاجئ أو قوة قاهرة، ينقضي الالتزام".

(العبيدي، 2016، ص. 142)

◆ الفرع الثاني: تحليل الذكاء الاصطناعي في ضوء عناصر القوة القاهرة

يُثار التساؤل هنا: هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي بحد ذاته أو أحد نتائجه قوة قاهرة؟ يرى بعض الفقه أن الأنظمة الذكية لا تستوفي شرط عدم التوقع؛ إذ إن استخدام الذكاء الاصطناعي قرار بشري، والمخاطر المرتبطة به متوقعة نسبيًا (الحيدر، 2020، ص. 135). بينما يذهب رأي آخر إلى أن التطور السريع وغير المنضبط لهذه الأنظمة قد يُنتج سلوكًا خارجًا عن السيطرة البشرية، وبالتالي يمكن أن يتحقق فيه عنصر القوة القاهرة.

الفرع الثالث: التكييف المقارن في الفقه الفرنسي والعربي

في الفقه الفرنسي، لا تُعد أخطاء الأنظمة الذكية قوة قاهرة إلا إذا كانت ناشئة عن ظروف استثنائية غير متوقعة (Zammit، 2020).

أما الفقه العربي، فقد بدأ يناقش الموضوع حديثًا، ويغلب عليه الرأي القائل بأن مسؤولية المستخدم تبقى قائمة ما لم يُثبت العكس (العلي، 2021، ص. 118).

المطلب الثاني: أثر التكييف على أحكام العقد

يؤثر التكييف القانوني لهلاك المعقود عليه الناتج عن الذكاء الاصطناعي تأثيرًا جوهريًا على الالتزامات العقدية بين الأطراف، خصوصًا فيما يتعلق بمسؤولية التنفيذ، الضمان، والتعويض.

الفرع الأول: انفساخ العقد بسبب الاستحالة

إذا تكيّف هلاك المعقود عليه كـ قوة قاهرة أو استحالة مطلقة في التنفيذ، فإن العقد ينفسخ تلقائيًا دون الحاجة إلى حكم قضائي، كما في المادة (273) من القانون المدني العراقي التي تنص على:

"إذا استحال تنفيذ الالتزام لسبب أجنبي لا يد للمدين فيه، انقضى الالتزام وانفسخ العقد بحكم القانون" (العبيدي، 2016، ص. 151).

وبالتالي، إذا ثبت أن الذكاء الاصطناعي قد تسبب في الهلاك نتيجة ظروف غير متوقعة خارجة عن السيطرة، فقد يترتب الانفساخ دون التزامات إضافية.

- **الفرع الثاني: الضمان في حال وجود خطأ تقني مبرمج**

إذا كان الهلاك ناتجًا عن خطأ في تصميم أو برمجة النظام الذكي، فإن البائع أو المجهّز يبقى ضامنًا للمعقود عليه، ويجب عليه إما الاستبدال أو التعويض، بموجب قواعد ضمان المبيع (الجبوري، 2019، ص. 68).

ويُعد هذا الضمان جزءًا من الالتزام العقدي، ولا يُلغيه إلا وجود شرط صريح بإعفاء البائع، وهو ما يُعد باطلاً غالبًا في التشريعات العربية.

الفرع الثالث: التعويض في حال وجود مسؤولية تقصيرية

في حال تم تكييف الحادث كخطأ غير عقدي، كأن يكون من طرف ثالث مثل المبرمج أو مزوّد النظام، فإن المسؤولية تكون تقصيرية ويحق للطرف المتضرر المطالبة بالتعويض بموجب قواعد المسؤولية المدنية (الصراف، 2018، ص. 83).

ويستوجب ذلك إثبات ثلاثة عناصر:

1. وجود خطأ
2. وقوع ضرر
3. العلاقة السببية بينهما

وقد أشارت المحكمة الاتحادية العليا في العراق في قرارات عدة إلى أن "الخطأ التقني المتصل بسوء استخدام أو برمجة الأجهزة لا يُعفي من المسؤولية" (العلي، 2021، ص. 121).

المطلب الثالث: الحاجة إلى اجتهاد فقهي وتشريعي جديد

إن التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتوسعها في المجالات التجارية والعقدية، يفرض على الفقه والقانون مواكبة هذه التحولات، وتطوير القواعد التقليدية التي قد لا تكفي لتغطية هذه الظواهر المستحدثة.

الفرع الأول: قصور النصوص التقليدية في مواجهة المستجدات

القواعد الحالية في القانون المدني العراقي والأنظمة العربية بشكل عام، وُضعت في بيئة لا تتوقع وجود متعاقد غير بشري. لذلك فهي لا تستوعب بسهولة قضايا مثل اتخاذ نظام ذكي قرارًا يؤدي إلى الهلاك، أو ارتكاب خطأ مبرمج يؤدي إلى فشل تنفيذ العقد (العبيدي، 2016، ص. 183).

كما أن مفهوم الإرادة، الذي يُعد عنصرًا جوهريًا في العقد، لا ينطبق بصيغته الكلاسيكية على الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: ضرورة التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي كطرف غير بشري

يدعو عدد من الباحثين إلى اعتماد تكييف جديد للذكاء الاصطناعي، إما بصفته أداة متقدمة يتحمل مستخدمها المسؤولية عن تصرفاتها، أو اعتباره كيانًا مستقلاً نسبيًا تتحمل الجهات المطوّرة أو المشغّلة مسؤولية قراراته (الحيدر، 2020، ص. 142).

وفي هذا الإطار، يبرز اجتهاد فقهي معاصر يدعو إلى التوسع في مفهوم "السبب الأجنبي" وربطه بمخرجات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث: الحاجة إلى تشريعات خاصة للذكاء الاصطناعي

بدأت بعض الدول بوضع أطر قانونية متخصصة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي، مثل الاتحاد الأوروبي الذي قدم مقترحات لتشريع ينظم المسؤولية المدنية عن أخطاء الأنظمة الذكية (Zammit، 2020).

أما في العراق والدول العربية، فلا يزال هذا المجال بحاجة إلى تنظيم تشريعي مستقل، يحدد المسؤوليات، ويعالج مفهوم التعاقد عبر الأنظمة الذكية، ويضع حلولاً واضحة لمشكلة هلاك المعقود عليه الناتج عن الذكاء الاصطناعي (العلي، 2021، ص. 125).

الاستنتاجات

1. تطور مفهوم المعقود عليه في ظل الذكاء الاصطناعي

مع توسّع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج السلع والخدمات، تغيّر المفهوم التقليدي للمعقود عليه من شيء مادي إلى شيء قد يكون رقمياً أو خوارزمياً، مثل البرامج الذكية أو النماذج التنبؤية، ما أدى إلى اتساع دائرة النقاش حول مدى قابلية هذه المخرجات لأن تكون محلاً للعقد في القانون المدني.

2. الغموض في تحديد المسؤولية عند هلاك المعقود عليه

عندما يهلك المعقود عليه بسبب خطأ أو خلل في نظام الذكاء الاصطناعي (كخلل برمجي ذاتي أو تحديث تلقائي أدى إلى تلف المنتج أو توقف الخدمة)، يصعب تحديد الطرف المسؤول عن الهلاك: هل هو المطور، أم المستخدم، أم المورد؟ وهذا يثير فراغاً تشريعياً يحتاج إلى معالجة دقيقة.

3. قصور القواعد التقليدية في استيعاب الذكاء الاصطناعي

القواعد الكلاسيكية في القانون المدني، التي تنظم هلاك المعقود عليه قبل التسليم أو بعده، لا تستوعب بوضوح الحالات التي يكون فيها المعقود عليه ذا طبيعة رقمية أو افتراضية. فالهلاك في البيئة الرقمية لا يشبه التلف المادي، مما يتطلب إعادة تفسير لمفهوم "الهلاك" في ضوء التقنيات الحديثة.

4. تأثير الذكاء الاصطناعي في مرحلة تنفيذ العقد

الذكاء الاصطناعي قد يكون طرفاً مباشراً أو غير مباشر في تنفيذ العقد (كأن يقوم نظام ذكي بتوصيل منتج أو إدارة مخزون)، وبالتالي فإن وقوع خطأ تقني يمكن أن يؤدي إلى هلاك المعقود عليه دون تدخل بشري، وهو ما يطرح تساؤلات حول تطبيق نظرية السبب الأجنبي أو القوة القاهرة.

5. تباين مواقف التشريعات المقارنة

 ISBN 978-9922-9838-7-5

بعض القوانين الحديثة (كالقانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي) بدأت تعترف بمسؤولية مشتركة بين المبرمج والمستخدم والمنتج، بينما ما زالت القوانين المدنية العربية تعتمد على المفاهيم التقليدية في تحديد المسؤولية عن الهلاك، مما يُظهر الحاجة إلى تحديث تشريعي.

التوصيات

1. تحديث النصوص القانونية المدنية

ينبغي على المشرّعين العرب تعديل القواعد المتعلقة بالمعقود عليه لتشمل المعطيات الرقمية والمخرجات الذكية ضمن الأشياء محل العقد، مع وضع تعريف واضح للهلاك في البيئة الرقمية.

2. استحداث تنظيم قانوني خاص بعقود الذكاء الاصطناعي

يُستحسن سنّ تشريعات خاصة تنظم العقود التي يكون أحد عناصرها أو أطرافها تقنيات ذكاء اصطناعي، مع بيان المسؤولية في حال الهلاك أو التلف الناتج عن خطأ تقني.

3. تفعيل مبدأ التوزيع العادل للمسؤولية

يجب أن تتوزع المسؤولية في حال هلاك المعقود عليه بين المطور، والمستخدم، والجهة المشغلة للنظام الذكي، بحسب درجة مساهمة كل طرف في وقوع الهلاك، تفادياً لتحميل طرف واحد عبئاً غير عادل.

4. الاعتماد على الخبرة الفنية في المنازعات القضائية

نظراً لتعقيد تقنيات الذكاء الاصطناعي، يُوصى بإلزام المحاكم بالاستعانة بخبراء تقنيين لفحص الأسباب الفنية لهلاك المعقود عليه وتحديد علاقة السببية بين الخلل التقني والهلاك.

5. تعزيز التعاون بين الفقهاء القانونيين والتقنيين

من الضروري إنشاء لجان أو مراكز بحثية تجمع المختصين في القانون والتقنية لوضع أطر مشتركة لفهم المسؤولية في عقود الذكاء الاصطناعي، بما يواكب التطور العالمي.

6. تضمين مفهوم "الهلاك الافتراضي" في التشريعات

ينبغي إضافة هذا المفهوم ليشمل تلف البيانات أو فقدان الخوارزميات أو توقف الأنظمة الذكية عن العمل كأشكال من الهلاك المعنوي للمعقود عليه.

الخاتمة

يتضح من الدراسة أن تطور الذكاء الاصطناعي أحدث تحولاً جوهرياً في مفاهيم القانون المدني، وخاصة في مسألة هلاك المعقود عليه. فقد تجاوزت العقود الحديثة فكرة الشيء المادي إلى معقود عليه ذي طبيعة رقمية أو افتراضية، مما أدى إلى تعقيد مسألة تحديد من يتحمل تبعة الهلاك.

القانون المدني في صورته التقليدية لم يعد كافياً لمعالجة هذه الإشكالات، إذ لا يمكن تطبيق قواعد الهلاك المادي على بيانات رقمية أو نظم برمجية ذاتية التعلم. لذا، فإن تحديث القواعد القانونية، واستحداث تنظيمات خاصة بالعقود الذكية، يمثل ضرورة تشريعية وعملية لضمان التوازن بين أطراف العقد وتحقيق العدالة القانونية في العصر الرقمي.

إن مستقبل القانون المدني مرهون بقدرته على استيعاب الذكاء الاصطناعي كفاعل اقتصادي وقانوني جديد، وتكييف أحكامه بما يضمن حماية الحقوق والتزامات الأطراف في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

المراجع والمصادر:

1. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

2. محمد الزحيلي، العقود المسماة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار القلم، دمشق، 2012.

3. أحمد عبد الكريم سلامة، المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن الأنظمة الذكية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 3، 2021.

4. European Commission، Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (AI Act)، 2021.

5. سامي شرف الدين، التطور التقني وتأثيره على المفاهيم القانونية التقليدية في العقود المدنية، مجلة القانون والتكنولوجيا، جامعة الشارقة، 2020.

6. عبد الله بن محمد السحيباني، الهلاك في العقود في الفقه الإسلامي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام، 2018.

7. UNESCO، Ethics of Artificial Intelligence: Global Framework، Paris، 2022.